سعيا منها لاستعادة أموالها

هل من الممكن أن تصبح روسيا من المستثمرين في البنية التحتية الاسيوية؟

الوفاق/ تواجه روسيا مشكلة مالية في الهند، حيث تراكمت لديها أموال ضخمة بالروبية الهندية نتيجة للتجارة الثنائية، ولا تستطيع تحويلها إلى عملة أخرى أو إعادتها إلى اقتصادها المحلي. وتبحث روسيا عن حلول لهذه المشكلة، ومن بينها إمكانية استخدام هذه الأموال كاستثمارات في مشاريع البنية التحتية في الهند ودول آسيوية أخرى، مما قد يمنحها دوراً جديداًكممول للتنمية الإقليمية فهل يمكن لروسيا أن تستثمر في البنية التحتية الآسيوية لتحرير ٤٠ مليار دولار من أموالها المجمدة في الحسابات الهندية، لاسيما أن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة من البنوك والشركات الهندية التي تتعامل مع روسيا للاستفادة بشكل كامل من آلية التسويات المالية بالروبية الهندية والروبل الروسي، وفقا لما قاله مؤخراً سفير روسيا لدى الهند دينيس أليبوف .

المشكلة

وفي مناقشته للتجارة بين البلدين - والتي ارتفعت بشكل كبير في العام والنصف الماضيين، مسجلة رقما قياسيا تجاوز ٤٣,٨ مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ - أشار أليبوف إلى أن مشاكل الدفع ما زالت تعوق تطور التبادل التجاري. وأكد أليبوف على ضرورة بذل "جهود إضافية" من قبل الشركات والبنوك الهندية لاستكشاف سبل الاستفادة القصوى من آلية التسويات المالية بالعملتين الوطنيتين. كما شدد الدبلوماسي الروسي على أهمية قيام البنوك والمصدرين الهنود بحل هذه المشكلة، مشيراً إلى أن الآلية بحاجة إلى تحسينات - مضيفا أن البنوك الهندية على استعداد للتعاون من أجل ذلك.

أنشأت روسيا والهند آلية تسويات مالية بعملتيهما الوطنيتين العام الماضي، بعد أن أثرت العقوبات الأمريكية على روسيا سلباً على التجارة الثنائية، وتحديداً على الواردات الهندية الحيوية من روسيا، بما في ذلك معدات الدفاع مثل منظومات S-٤٠٠ والأسمدة والمعادن وغيرها من السلع. لكن مسؤولين روس وهنود أكدوا أن آلية الروبية-الروبل فشلت حتى الآن في تحقيق الزخم المتوقع، بسبب عدم توازن الميزان التجاري إلى حد كبير. فمع تصاعد واردات الهند من النفط الروسي، تراكم فائض يتجاوز ٤٠ مليار دولار لصالح روسيا في حسابات "فوسترو" الخاصة، التي تحتفظ فيها البنوك الهندية بأموال لصالح البنوك الروسية بالعملة المحلية. وفي سبتمبر الماضي، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنه ناقش هذه المسألة مع نظيره الهندي. وفي مؤتمره الصحفي بنيودلهي، قال لافروف: "في الوقت الراهن، تراكمت لدى روسيا مليارات الروبيات في حسابات البنوك الهندية، ونحن نناقش مع أصدقائنا الهنود كيفية استخدام هذه الأموال كاستثمارات في مجالات واعدة".

هل تتبع روسيا المسار الصيني في آسيا؟

تعني مشكلة التسويات المالية أن مدفوعات الهند لقاء واردات الطاقة من روسيا تتراكم بالروبية الهندية في حسابات "فوسترو" المملوكة لروسيا. وتواجه روسيا صعوبة في تحويل تلك الأموال وإعادتها إلى اقتصادها المحلي، نظراً لأن الروبية الهندية ليست عملة دولية شائعة - وتجد روسيا صعوبة في التخلص من فائض ٤٠ مليار دولار منها. وتمثل هذه مشكلة بالنسبة للهند أيضاً، لأن الوضع الراهن يحول دون استمرار روسيا في توريد النفط والغاز وغيرها من السلع دون القدرة على الاستفادة من العوائد. كما يعيق هذا الوضع تطور التبادل التجاري بين البلدين، وقد يؤدي إلى تقليص صادرات الطاقة الروسية التي تحتاجها الهند بشدة لدعم نموها الصناعي، إذا لم يتوصل إلى حل. وتشير المناقشات إلى إمكانية تحويل المدفوعات المستحقة لروسيا إلى استثمارات في بعض الشركات الحكومية الهندية، مما قد يمهد الطريق أمام موجة جديدة من الاستثمارات الروسية في البنية التحتية الهندية، مع إمكانية تحقيق عوائد مستقبلية على هذه الاستثمارات. وهذا من شأنه أن يعيد صياغة الدور الروسي باعتباره ممولاً لمشاريع البنية التحتية الآسيوية، تماماً مثلما تفعل الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق". والسؤال الرئيس هنا: هل يقبل الجانب الروسي بهذا الحل من عدمه، إذا لم يعالج مسألة إعادة تدوير رأس المال إلى الاقتصاد المحلي؟ وتشمل الحلول البديلة إمكانية استخدام موريشيوس كمنصة استثمارية، نظراً لوجود اتفاقية تجارة حرة بينها وبين الهند، فضلاً عن انضمامها لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية. لذا، يمكن لروسيا استغلال فائضها بالعملة الهندية لتمويل مشاريع تنموية في أفريقيا. كما أبرمت الهند اتفاقية شراكة اقتصادية مع الإمارات، وجارٍ العمل على ترتيبات صرف بين الروبية الهندية والدرهم الإماراتي، مما قد يتيح استخدام الفائض الروسي للاستثمار في الإمارات ودول مجلس تعاون الخليج الفارسي.

وتمثل إمكانية إعادة توظيف الفائض النقدي الروسي في الهند، على شاكلة نموذج "الحزام والطريق" الصيني، خياراً جديراً بالدراسة، ويتوقف ذلك جزئيًا على مدى الحاجة إلى إعادة ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار من الروبية إلى روسيا. ومن البدائل الأخرى إعادة استثمار هذه الأموال واستردادها من خلال آليات بديلة تشمل دولاً ثالثة في أفريقيا والشرق الأوسط كمنصات استثمارية،وستتطلب عملية الموازنة بين رأس المال الروسي المجمد في الهند واحتياجات الاستثمار المحلية والخارجية الروسية، بعض المراوغة، ولكنها قد تمهد الطريق أمام دور روسي متنامٍ كمستثمر عالمي رئيسي في دول الجنوب.

وصول ١٣٥ لاجئاً من مسلمي الروهينجا إلى إندونيسيا

بحسب وسائل إعلام اندونسية فإن مصادر محلية أفادت قارباً يحمل نحو ١٣٥ لاجئاً روهينجياً وصل إلى مدينة آتشيه في إندونيسيا بعد أن كان في البحر لمدة شهر ونصف قادماً من بنغلاديش، وأضافت المصادر أن قارباً آخر يحمل نحو ١٨٠ شخصاً جنح إلى شاطئ في قرية بلنج رايا في منطقة بيدي.

وقال أحد اللاجئين إن قارباً ثالثاً كان يحمل لاجئين آخرين غادر بنغلاديش في نفس الوقت معهم لكنهم لم يتلقوا أي خبر عنهم حتى الآن، وحذرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من أن اللاجئين قد يفقدون حياتهم إذا لم تتخذ إجراءات أكثر لإنقاذهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد هرب نحو ٧٤٠ ألف مسلم روهينجيا من بلادهم منذ أغسطس ٢٠١٧ بسبب الانتهاكات الجماعية والمجازر وحرق آلاف منازل الروهينجيا من قبل قوات الأمن في ميانمار، ومنذ نوفمبر من هذا العام، دخل أكثر من ١٥٠٠ لاجئ روهينجيا إلى مقاطعة آتشيه في إندونيسيا بالقوارب.

ومنع سكان منطقة آتشيه وجزيرة سابانج من دخول بعضهم مما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان،و قال جوكو ويدودو، رئيس إندونيسيا في بيان إن الحكومة الإندونيسية تشتبه في زيادة تهريب البشر بسبب زيادة عدد المسلمين الروهينجيا الذين دخلوا البلاد خلال الأسابيع الماضية وخاصة مدينة آتشيه.

روسيا: الألمان يكذبون و يتنصلون من المسؤولية

ديمتري ميدفيديف، نائب مجلس الأمن الروسي، انتقد تصريحات أولاف شولتز، المستشار الألماني، الذي ادعى أن موسكو والرئيس فلاديمير بوتين هما المسؤولان الرئيسيان عن أزمة الطاقة في أوروبا، وقال إن شولتز "كاذب".

واتهم شولتز، خلال خطاب لحزبه الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في برلين، روسيا وبوتين بوقف توريد الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

واشاد بجهود الحكومة لشراء الغاز من دولة أخرى، وقال: "كان الرئيس الروسي من وقف توريد الغاز عبر الأنابيب السليمة. وبالتالي تعرض توريد ٥٠ في المئة من الغاز الألماني للغموض. خرج ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز التي كانت تورد عبر هذه الأنابيب من الخدمة".

وأثار هذا الادعاء رد فعل قوي من ميدفيديف على شبكة التواصل الاجتماعي إكس (السابق تويتر). واتهم الرئيس الروسي السابق شولتز صراحة بالكذب وكتب: "المانيا تكذب! هم من رفضوا (الغاز) ووضعوا قبعة على رؤوس شعبهم بسبب كراهيتهم لروسيا والآن يكذبون ويتنصلون من المسؤولية!"

وعلى الرغم من أن شولتز لم يوضح هذا الموضوع مباشرة، إلا أنه من الواضح أنه كان يقصد التوترات المتعلقة بخطوط الأنابيب نورد ستريم ١ و٢؛ التوترات والنزاعات التي أدت في النهاية إلى انفجار وتخريب هذه الأنابيب في ٢٦ سبتمبر من العام الماضي.واضطر عملاق الطاقة الروسي "غازبروم" في ذلك الوقت إلى خفض تسليم وتوريد الغاز عبر هذه الأنابيب بسبب المشاكل الفنية المتعلقة بإصلاح وصيانة نورد ستريم ١.

مادورو علي يوافقان على اجتماع لحل النزاع حول «اسيكيبو»

نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا و عرفان علي رئيس غيانا سيجتمعان في ١٤ ديسمبر بدعوة من رالف غونزاليس رئيس وزراء "سانت فنسنت والغرينادين" في بحر الكاريبي، لبحث النزاعات الأرضية المتعلقة بمنطقة "إسيكيبو".وكتب رئيس وزراء "سانت فنسنت والغرينادين" في رسالة إلى قادة البلدين: "نظرا للنزاع الأرضي، توصلنا إلى الاستنتاج أنه من الضروري أن يجري رؤساء فنزويلا وغيانا حوارا دقيقا وجها لوجه لمصلحة الجميع. ويدعم قادة البلدين العيش المسالم".

وتجدر الإشارة إلى أن نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا، أعلن في الأيام الماضية: "أمرت بأن يتم إدراج إسيكيبو في الخريطة الجديدة لفنزويلا على الفور، وطباعتها وإرسالها إلى جميع المدارس، والمعاهد، والمجالس الاجتماعية، والمؤسسات العامة، والجامعات وجميع منازل البلاد".وأيد شعب فنزويلا في استفتاء استشاري أجري في ٣ ديسمبر، بنسبة ٩٦ في المئة من كراكاس، المنطقة المتنازع عليها من إسيكيبو في الحدود مع غيانا. ويعود النزاع بين فنزويلا وغيانا بشأن منطقة إسيكيبو إلى الفترة قبل استقلال غيانا، عندما كانت غيانا مستعمرة بريطانية، تم تحديد نهر إسيكيبو كحد غربي لغيانا بموجب قرار تحكيم حدودي في عام ١٨٩٩؛ لكن بعد استقلال غيانا في عام ١٩٦٦ وعدم الاعتراف بهذا الحد، نشأ خلاف بين البلدين،وتعرف هذه المنطقة حاليا باسم منطقة إسيكيبو أو غيانا إسيكيبا وتقع غرب نهر إسيكيبو في وسط غيانا.

● أخبار قصيرة

طالبان تطالب بافتتاح غرفة تجارة تركية في بلادها

التقى "نور الدين عزيزي" وزير الصناعة والتجارة في حكومة طالبان مع وفد من تجار تركيا برئاسة "الشيخ عمر" رئيس علماء الأناضول في تركيا، وقال إن الاستثمار في أفغانستان يحقق عائدًا لا يقل عن ٥٠ بالمئة.

وطلب الوزير من التجار الأتراك، خلال اللقاء، افتتاح مقر لغرفة التجارة التركية في أفغانستان.

وأعلن المكتب الصحفي لوزارة الصناعة والتجارة في حكومة طالبان أن إجراءات الاستثمار في أفغانستان أصبحت أقصر، وأن كابل تنفذ برامج موسعة لجذب المستثمرين.

كما أعرب رئيس الوفد التركي عن استعداد مجموعة من رجال الأعمال الأتراك للاستثمار في أفغانستان.

جمهورية أذربيجان تصدر الغاز إلى سابع عميل او روبي لها

بدأت جمهورية أذربيجان صادرات الغاز إلى صربيا كسابع عميل أوروبي لها

افتتح الهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، يوم الأحد ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر بالاشتراك مع نظيريه البلغاري والصربي الجزء الصربي من خط أنابيب اليونان-بلغاريا-صربيا، وبدأت من نفس اليوم صادرات الغاز الأذربيجانية إلى هذا البلد.

بدأت أذربيجان صادرات الغاز إلى أوروبا في عام ٢٠٢٠، وتزود حاليًا بالإضافة إلى جورجيا وتركيا، الدول الأوروبية اليونان وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا وصربيا بالغاز.

وأعلن علييف: ستحقق جمهورية أذربيجان هذا العام ٢٤ مليار متر مكعب من صادرات الغاز، نصفها سيتم تسليمها إلى خمسة عملاء أوروبيين، وسيتضاعف هذا الرقم خلال بضع سنوات قادمة.

برلماني باكستاني سابق:

باكستان هي المسؤولة عن تدهور العلاقات مع افغانستان

قال "علي وزير" النائب السابق في البرلمان الباكستاني وعضو كبير في حركة بشتون تحفظ ، إن باكستان هي المسؤولة عن تدهور العلاقات بين إسلام آباد وكابول، مؤكدًا أن المشكلة الأساسية لباكستان هي مع أفغانستان المستقلة.

وأضاف وزير: لطالما سعت باكستان للسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية لأفغانستان، في حين تحاول طالبان إدارة الشؤون الحكومية دون تدخل من باكستان.

وادعى أن هذا هو السبب الرئيسي وراء معارضة باكستان للحكام السابقين في أفغانستان بدءًا من "داود خان" حتى "أشرف غني".

وأكد وزير أنه لهذا السبب بالتحديد تطلب باكستان الآن من العالم أن يدعم جهودها لإنهاء حكم طالبان.